مقدمة البحث :

شهد العراق في العام 2005 تحولاً ملحوظاً في طبيعة النظام السياسي وخاصة بعد إقرار الدستور العراقي الدائم ، بأعتباره أول دستور يصدر بطريق الأستفتاء الشعبي . إن السمة الأبرز في هذا الاتجاه هو عملية التحول نحو الديمقراطية ، والتي خضع من خلالها العراق لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ، من قبيل الأنتقال نحو التعددية السياسية ، وبروز ظاهرة منظمات المجتمع المدني وحرية الصحافة وحرية الرأي وتبني سياسة أقتصاد السوق ، وبروز قوى أقتصادية وسياسية جديدة ، كما شهدت المرحلة فيها صعود الحركات الأسلامية السياسية الى واجهة السلطة لأول مرة في تاريخ العراق السياسي الحديث .

خضعت عملية التحول في النظام السياسي العراقي لمؤثرات دراماتيكية ، الا أنه في الوقت ذاته لايمكن إغفال العوامل الداخلية في عملية تغيير النظام السياسي .

وهذه الدراسة هي محاولة لرصد دور الأحزاب السياسية العراقية في عملية التحول الديمقراطي والوقوف على أبرز مظاهرها ، وذلك من خلال تناول الآتي :-

1- ظروف النشأة التاريخية للأحزاب السياسية في العراق .
2- أبرز الأتجاهات السياسية التي أتخذتها الأحزاب .
3- الأطلاع على البنى التكوينية للأحزاب ومفاهيمها وأثرها في العلاقة مع النظام .
4- تأثير الأحزاب في محصلات السياسات العامة وتأثيرها في النظام السياسي ، واستقراره ومشروعيته.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عدة أبعاد نوجزها بالتالي :-

1- الأطلاع على نشأة الأحزاب السياسية وأتجاهاتها ومرتكزاتها الفكرية .
2- إيضاح دور الأحزاب السياسية ومدى تأثيرها في النظام السياسي ، حيث تعد الأحزاب السياسية من أبرز المنظومات الفاعلة في النظام السياسي بعد العام 2005م .
3- الأطلاع على بنية الأحزاب ومدى أمكانياتها في إنجاح أداء النظام السياسي .
4- مفهوم السلطة وآلياتها داخل الأحزاب وأنعكاسها على النظام العام .
5- محاولة البحث توضيح أبرز الأشكاليات التي تعاني منها الأحزاب وتسليط الضوء على عناصر(الأعاقة الذاتية) في بنية هذه الأحزاب والتي تنعكس على محصلة أدائها السياسي .
6- يتيح هذا البحث للمهتمين والأحزاب السياسية وصنّاع القرار فيها لإعادة قراءة الأحزاب على مستوى البنية والآليات ومحصلاتها بما لها الأثر الكبير في إدارة مؤسسات الدولة ووضع برامجها وسياساتها .
7- فرضية البحث

يهدف البحث الى إثبات فرضية مفادها : وجود علاقة دينامية بين التكوين البنيوي للأحزاب وبين عناصر النظام السياسي كنظام كلي ، ومدى تأثير المرتكزات البنيوية في طبيعة السلطة ، وأداء النظام السياسي ومؤسساته ، وبالتالي رسم السياسات ، وآليات إستحصال القيم .